الجمهورية

الخميس 07-10-2021 العدد 3104

دور الإعلام في إرساء الحكم الرشيد في جامعة القديس يوسف

نظّم مرصد الوظيفة العامة والحُكم الرشيد في جامعة القديس يوسف في بيروت، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور -Konrad-Adenauer Stiftung (KAS)، ندوة حوارية افتراضية - Webinar تحت عنوان "دور الإعلام في إرساء الحكم الرشيد"، في حرم كلية الحقوق والعلوم السياسية - هوفلين، يوم الأربعاء 6 تشرين الأول 2021.

المتحدثون في الندوة

ناقشَ في الندوة التي افتتحها البروفسور باسكال مونان وادارها الدكتور شربل مارون: عميد كلية إدارة الأعمال في جامعة القديس يوسف البروفسور فؤاد زمكحل، رئيس تحرير اخبار محطة الـ «MTV» الأستاذ وليد عبود، رئيس تحرير صحيفة «الجمهورية» الأستاذ جورج سولاج، المديرة التنفيذية لمؤسسة «مهارات» السيدة رولى مخايل، ومديرة جمعية «Fe-Male» ورئيسة تحرير موقع «شريكة ولكن» السيدة حياة مرشاد، وحضرها مدير مكتب مؤسسة كونراد اديناور مايكل باور ومدير مشاريع في المؤسسة الأستاذ حمد الياس.

مونان

البداية في كلمة ترحيبية للبروفسور مونان، الذي أكد ان «الإعلام هو السلطة الرابعة، وهو بالنسبة الى عدد من الباحثين السلطة «اكس» للاشارة الى التأثير الكبير والفعّال له في شؤون كثيرة في الحياة العامة».

وأضاف: «لا لزوم لوسائل الاعلام من دون الحريّة.

> مونان: لا لزوم لوسائل الإعلام من دون الحريّة لأنه يسود الصوت الواحد

بدونها يسود الصوت الواحد، ولو تعددّت الوسائل، ويفتقد المجتمع مجالات النقاش الصحّي، وصولاً الى موت الديموقراطية. وليس من باب الصدفة ان المجتمعات الأكثر ديموقراطية هي تلك التي تتمتّع بإعلام حرّ ومستقل».

وتابع مونان: «من الثابت ان فاعليّة وسائل الاعلام مرتبطة بصدقها ومهنيّتها. وبالتالي ينبغي الاسراع الى مراجعة قوانين الاعلام على اختلافها وادخال التعديلات اللازمة بما يسمح بتوفير البيئة القانونية الحاضنة للعمل الاعلامي. كما يجب تعزيز مفاهيم الأخلاق الاعلامية من اجل تحصين المهن الاعلامية وحمايتها».

باور

من جهته، رحّب باور بالحضور، وشدد في كلمته على أهمية دور الإعلام في بناء دولة قانون فعّالة، والإضاءة على الفساد والمحسوبيات وكل ما يعرقل تطور الدولة بشكل عام.

كما تحدث عن منتدى الحكم الرشيد الذي بدأ منذ العام 2020 بالتعاون مع جامعة القديس يوسف، والذي تناول مواضيع عديدة مهمة بهدف تطوير الحكم في لبنان.

زمكحل

المداخلات بدأت مع زمكحل الذي أشار الى أن «الدور الأساسي للإعلام هو أن يكون الوسيط، فدوره هو أكثر من سلطة رابعة فهو من يوصِل الصوت للجميع، ودائماً ما تعمل الأنظمة البوليسية على وضع اليد على الإعلام من خلال إسكاته وشراء أصوات واقلام الإعلاميين ما يعرقل عملها، وهذا ما يحصل للأسف في لبنان».

واعتبر أن «دور الإعلام في الحوكمة الرشيدة هو أولاً التوعية والترويج، ثانياً المشاركة الشفافة، ثالثاً احترام حقوق الإنسان، رابعاً قواعد القانون، والنقطة الخامسة هي التحقيق والاستقصاء، ومثال على ذلك ان التحقيق الأول في انفجار مرفأ بيروت بدأ في وسائل الإعلام، والنقطة السادسة فهي الدور الفعال في محاربة الفساد بطريقة شفّافة، أما النقطة الأخيرة فهي الوصول الى المعلومات».

سولاج

بدوره، اعتبر سولاج ان الإعلام في لبنان لا يشبه أي نموذج في العالم، فحرية وسائل الإعلام موجودة ولكن ليست كل وسائل الإعلام حرّة، مضيفاً: «هناك وسائل إعلامية مستقلة الى حد ما وبالتالي تمارس الحرية بحسب امكانياتها، أما الفئة الثانية من وسائل الإعلام فهي التابعة للأحزاب كما أن هناك مراجع مالية واقتصادية أصبح لديها وسائل إعلامية تابعة لها، أمّا الفئة الثالثة فهي المواقع الالكترونية التي تنشأ بسرعة فكل شخص لم يجد عملاً ما، يقرر نشر موقع إلكتروني وينَصّب نفسه عليه كرئيس تحرير في وقت كنّا بحاجة لسنوات طويلة للوصول الى ما وصلنا اليه، وهذا ما يسمّى عملية قرصنة لوسائل الإعلام، في وقت تغيب الحماية الفكرية».

سولاج اعتبر ان «تأثير وسائل الإعلام في عملية بناء الحكم الرشيد هو أمر مستحيل في بلد مثل لبنان بحسب التركيبة القائمة»، مشدداً على أن «عمل وسائل الإعلام اليوم صعب للغاية في ظل الأزمة الاقتصادية وغياب التمويل واختفاء المردود من الإعلانات»، مشيراً الى تراجع نسبة الإعلانات في وسائل الإعلام الى حدود 90 % »، وملخّصاً الأمر بانه «معركة وجود».

عبود

إستهلّ عبود مداخلته برفض «الشيطنة عن الأحزاب في كل مرة نقول فيها ان الأحزاب تسيطر على وسائل الإعلام»، مؤكداً أن لها الحق بالتعبير عن الرأي بالطريقة التي تجدها مناسبة.

وأضاف: «في موضوع التمويل، إنّ الأمر ليس بالجديد، ومن هنا يجب ان تكون هناك رقابة على كافة وسائل الإعلام وليس فقط وسائل الإعلام التي تنتمي للأحزاب».

عبود أكد أن «الحرية في لبنان متوافرة، ولكن المشكلة في مكانين اخرين، فالديمقراطية غائبة مع غياب التداول في السلطة، والتغيير غائب حتى لدى الناس التي تشعر باليأس من هذا الوضع».

وتابع: «لا يوجد متابعة للإخبارات التي تصدر من الوسائل الإعلامية، فلا أحد يتحرك رغم كشف الفضائح عبر الوسائل الإعلامية لا من الناس ولا حتى من القضاء».

وأكد عبّود ان على الإعلام العام من تلفزيون لبنان والإذاعة الوطنية والوكالة الوطنية ان تؤدي دورها الطبيعي، في حين اعتبر أن التنوع في وسائل الإعلام هو مصدر غنى لا مصدر تشكيك.

> سولاج: الإعلام في لبنان لا يشبه أي نموذج في العالم

مخايل

وفي مداخلتها اعتبرت مخايل انّ نظام الإعلام اللبناني يشبه النظام السياسي القائم، لافتة الى اننا رغم كل العمل الاستقصائي الإعلامي وكشف ملفات فساد، لا شيء يتغير بسبب النظام القائم.

وأضافت: «لا شك أن عمل الإعلام في هكذا نظام سياسي في غياب الشفافية المطلوبة هو إشكالية مطروحة، والسؤال الذي يطرح نفسه هو مدى قدرة وسائل الإعلام على الخروج من واقعها والتزاماتها وارتهانها لجهات ممولة؟».

واشارت الى أن «الإعلام الرقمي أصبح اليوم اعلاماً بديلاً عن التقليدي، ما ساعد المشهد الإعلامي على التطور، خصوصاً مع هامش الحرية الكبير الذي تتمتع بها وسائل الاعلام الرقمية، مثل موقع «درج» مؤخراً مع نشره التحقيقات حول فضيحة «أوراق بادورا».

وعن دور الإعلام والحوكمة الجيدة، قالت مخايل: «هناك تنوع في الإعلام اللبناني ويجب ان تقوم إدارة واضحة لهذا التنوع، ما يساهم في تعزيزه وإظهار إيجابية التنوع في المجتمع اللبناني».

وتحدثت عن مشروع قانون لتنظيم الإعلام الرقمي «وهو ما يثير خوفنا، فعلينا المحافظة على دور الإعلام البديل او الإعلام الرقمي لأهمية دوره، وعمل الدولة والمرجعيات المختصة هي الحماية وليس القمع».

مرشاد

بدورها، اعتبرت مرشاد أنه «للأسف لا يوجد في لبنان حتى اليوم محاسبة او تقويم لدور الإعلام في الحكم الرشيد، ولكن من المهم ان تتم مناقشة أين هو موقع وسائل الإعلام اليوم من كل ما يحصل في المجتمع؟ فمن الضرورة وضع وسائل الإعلام امام مسؤولياتها والقضايا التي تتناولها».

وتابعت: «هناك خرق في المشهد الإعلامي اليوم فهو واكبَ قضايا مختلفة، أثناء الثورة وقبلها وبعدها، لكنّ المشكلة أن ثقافة المحاسبة تجاه وسائل الإعلام غائبة لدى المشاهد الذي يبقى مُتلقّياً وليس محاسباً».